الأمم المتحدة S/2015/238

مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومة بلدي، أكتب إليكم للإشارة إلى ما ترتكبه ميليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في اليمن.

فعلى امتداد الأسبوعين الماضيين، ما فتئت ميليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق صالح تنتهك حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ولقد تأزم الوضع لدرجة خطيرة من جراء القصف العشوائي المتواصل الذي تتعرض له مدينة عدن على أيدي هذه القوات، حيث تفشّى النقص في الإمدادات بالمياه والغذاء واللوازم الطبية. وترد أدناه بعض الأمثلة على الأعمال التي ارتكبتها تلك القوات على مدى الأسبوعين الماضيين:

- لقي ١٩٣ شخصا مصرعه وأصيب ما يربو على ١ ٠٠٠ شخص في مدينة عدن خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية وحدها من جراء إقدام ميليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق صالح على قصف المدينة
- تعرضت مدينة الضالع للقصف على أيدي ميليشيات الحوثي وقوات اللواء ٣٣ الموالي لصالح
- أطلقت ميليشيات الحوثي النيران على سيارة إسعاف تقلّ عددا من الجرحى المدنيين في منطقة كريتر بعدن، فأردت جميع الركاب قتلى
- المتظاهرون السلميون في صنعاء عرضةٌ للعنف المفرط، كما يتعرضون للاختطاف والاعتقال والتعذيب
- لقى العديد من المحتجين حتفهم من جراء التعذيب، ولعل أشهر حالة تعذيب هي حالة صالح البشري الذي عثر عليه محروقا ومرميا على قارعة الطريق في صنعاء

080415 080415 15-05475 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- لقي ٨ أشخاص مصرعهم رمياً بالرصاص، وأصيب ٤٥ شخصا على أيدي القوات الأمنية في تعز يوم ٢٤ آذار/مارس خلال مسيرة سلمية مناوئة لوجود ميليشيات الحوثي في المدينة
- تم تركيب بطاريات مضادة للطائرات على أسطح مبان سكنية، مما أسفر عن وقوع وفيات في صفوف المدنيين
- تم اختطاف ١٢٢ عضوا من أعضاء حزب الإصلاح يوم السبت، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥
- تم قصف المولدات الكهربائية في مدينة عدن
- جرى طرد الأخصائيين التقنيين العاملين في محطة المياه في مدينة عدن، مما أدى إلى حدوث نقص في الإمداد بالمياه على نطاق واسع
- قامت قوات موالية للرئيس السابق صالح بقصف مصانع في ملكية مجموعة شركات هائل سعيد أنعم في الحديدة ولحج، انتقاماً لعدم تعاون المجموعة في العمليات العسكرية التي تشنها تلك القوات على عدن.

فهذه كلها أعمالٌ تشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي، وتهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في اليمن كما لسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، عدا أنها تهيئ ظروفا مواتية لتثبيت موطئ قدم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وما برح الحوثيون يمعنون في اتخاذ إجراءات انفرادية، متوسّلين العنف سبيلاً لتحقيق مآربهم السياسية. فقد انتهكوا قرارات مجلس الأمن، وقوضوا عملية الانتقال السياسي في اليمن التي ارتكزت على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، رافضين الدخول في الحوار لتسوية الأزمة.

لذلك، فبغية مواجهة الأعمال التي يرتكبها الحوثيون والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح، قام عبد ربه منصور هادي، رئيس جمهورية اليمن، بتوجيه طلب إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية من أجل تقديم الدعم الفوري بجميع الوسائل والتدابير اللازمة، بما يشمل التدخل العسكري، ابتغاء حماية اليمن وشعبه. ولقد جرى إبلاغ مجلس الأمن بذلك الطلب (الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة).

لهذا، فمنذ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ والتحالفُ المشكّل تلبية لذلك الطلب يضع نصب أعينه هدف حماية شعب اليمن من العنف الذي يتعرض له على أيدي الحوثيين

والقوات الموالية لصالح، وتوفير الدعم للرئيس الشرعي والحكومة الشرعية لليمن، في إطار الالتزام بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

وأود التأكيد على أن قوات التحالف، لدى اضطلاعها بعملياتها في اليمن، إنما تتصرف بالتنسيق مع حكومة اليمن وتلتزم بأحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، يحرص التحالف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي إلحاق أي أضرار جانبية مؤسفة بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، في سياق حمايته لشعب اليمن من المجازر التي يتعرض لها المدنيون ومن القصف العشوائي الذي يطال مدنه على أيدي ميليشيات الحوثي الإجرامية والقوات المتحالفة معها وأتباع الرئيس السابق صالح، الذي يدخلون في عداد الخارجين عن القانون حسب دستور اليمن والقانون الدولي.

ولقد عكف التحالف، بالتنسيق مع حكومة اليمن، على تيسير إجلاء الرعايا الأجانب والمدنيين، وأيضا تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خالد حسين محمد اليماني
السفير
الممثل الدائم